الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

التصدى لمواجهة المهدر نقطة التحول فى الاقتصاد المصرى

ورقة مقدمة من
د.م. / نادر رياض

التصدى لمواجهة المهدر نقطة التحول فى الاقتصاد المصرى

مقدمة

تتعدد العناصر المحورية للقوة المصرية.. فلدينا الموقع الجغرافى المتميز والمناخ المناسب على مدار العام، نهر النيل وبحيراته، وسواحل طويلة ممتدة على البحرين الأبيض والأحمر تؤهل للأستحواذ على ثروة سميكة هائلة، ولدينا قناة السويس بأهميتها الاستراتيجية، وموانىء مهمة على البحرين الأبيض والأحمر بما يشكل محورا رئيسيا للنقل متعدد الوسائط عالميا، ولدينا كنوز أثرية تمثل ثلث آثار العالم تقريبا ويمكن أن تستقطب ٨٪ من حركة السياحة العالمية ضمن سياحة الاثار.. وإضافة لسياحة الاثار لدينا مناطق سياحة الغطس الجميلة فى شرم الشيخ والغردقة وساحل البحر الأحمر عموما وكذا مناطق للسياحة العلاجية فى سفاجا وغيرها من المناطق الواعدة. لدينا الموارد البشرية بوفرة وكثرة والتى لو أحسن تطويرها لأصبحت إيجابياتها سلعة استراتيجية محليا وعالميا، ولدينا العديد من الصناعات والسلع والمنتجات المنتشرة فى مدن مصر وقراها. لدينا المدن الجديدة وبنية أساسية نمت وتعاظمت فى السنوات الأخيرة. لدينا الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة فى شتى ميادين العلم والمعرفة.. لدينا مصر بحضارتها وعراقتها وتراثها العظيم.. إنها ثروات لاتملكها دول كثيرة متقدمة.

ومن ثم فإن مشكلات مصر الاقتصادية ليست فى محدودية مواردها وإنما فى كيفية إدارة هذه الموارد.

ونحن.. إذ نناقش فى هذا المقام سياسات وأدوات وأساليب إدارة التحول فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الإنطلاقة الإنتاجية التى توفر لمصر مكانة لائقة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين.. أردت أن أقدم هذه الدراسة لألقى الضوء على أحد المحددات المهمة للتنمية الاقتصادية باعتباره محددا له آثاره الكبيرة والخطيرة على الاقتصاد المصرى.. ألا وهو «المهدر من الطاقات والموارد المصرية» الأمر الذى يتعين علينا جميعا العمل على مواجهته للارتفاع بمعدلاته الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أولا: الفرق بين الفاقد والمهدر:

فرق كبير بين الفاقد والمهدر من الموارد والطاقات.. فالفاقد هو مايفقد دون مانستطيع له منعا مثل الماء والفاقد من بحيرة السد العالى سواء بالتبخير لأعلى أو بالتسرب من باطن البحيرة إلى المياه الجوفية أو من خلال الفالق الأفريقى الذى يمر بالبحيرة.. أما المهدر فهو مايفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه.. ومع ذلك لانمنعه.. سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلى الإهمال أو الغفلة أو الجهل.

ثانيا: أهمية قيمة المهدر:

يكفى لبيان الأهمية الاقتصادية للمهدر أن نعلم أن الوعاء الاقتصادى اللازم لتحقيق ربح صافى مقداره ألف جنيه لن يقل عن خمسين ألف جنيه توظف مابين أصول ثابتة وحق معرفة وتدريب عمالة وتوظيفها وإدارة موارد بشرية وخامات ورأس مال وتوفير مصادر طاقة بصورها المختلفة وإنشاء جهاز

بيعى وتسويقى بما يلزمه من تكلفة تواجد السلعة ليس فقط فى الأسواق وإنما فى ذهن المستهلك أيضا.

أما تحقيق ربح مقداره ألف جنيه عن طريق مواجهة المهدرر فإنه لايتكلف أى قيمة مادية.

وبالتالى فإن مضاعفة الربح المحقق عن طريق إيقاف نزيف المهدر من الموارد والطاقات هو غاية تعلو الكثير من الأهداف الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة.

ثالثا :مظاهر الإهدار لأهم الموارد :

١ ـ الموارد البشرية :

البطالة بجميع أشكالها :

(أ) البطالة الصريحة وارتفاع نسبة العاطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة. والبطالة الصريحة تعنى أن هناك أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا وبذلك يضيع وقتهم سدى. وحيث أن الوقت هو المورد الوحيد الذى لايمكن تخزينه والاحتفاظ به لفترة ما للاستفادة به بعد تلك الفترة إذ إنه إن لم يستفد به فى الحال لايمكن الاستفادة به أبدا.. فإن البطالة الصريحة تمثل إهدارا كبيرا غير منظور.. ومن المعروف إن أعدادا كبيرة من الخريجين لايتم تعيينهم إلا بعد مضى فترة طويلة على تخرجهم تمتد لعدة سنوات.. لذا فإنه من الطبيعى أن تكون إنتاجية الذين يعينون من هؤلاء منخفضة جدا إذ أنهم يعينون بعد أن يكن قد محى من ذاكرتهم فى فرة البطالة الطويلة تلك كل مادرسوه.. فضلا عن الآثار السيئة وانعكاساتها سواء على الخريجين أو ذويهم.. البطالة الصريحة إذن لها تأثير سلبى كبير على الإنتاجية القومية.

(ب) البطالة المقنعة : التى تعنى حصول بعض العاملين بإعداد غير قليلة على أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلى الانتاج القومى الإجمالى شيئا بما يعنى إهدار مبالغ كبيرة كان يمكن بطبيعة الحال استخدامها فى تدعيم الاستثمار.. بما يعى إن البطالة المقنعة تقلل من قدرة الدولة على الاستثمار. ولاشك فى أن انخفاض قدرة الدولة الاستثمارية يزيد من حجم البطالة المقنعة وهكذا دواليك.. فهكذا هى طبيعة الأشياء وإحدى حقائق الحياة أو الفشل (أو النجاح) إنما يحمل فى طياته عوامل تغذية وتقوية.

(جـ) ارتفاع نسبة الأمية والتى تضيف إلى ذلك كله الإهدار المتمثل فى ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع المصرى وأثرها.

(د) إهدار المواهب يتمثل فى إهدار مواهب الشباب بالتوجيه الخاطىء للقبول بالجامعات والمعاهد بنظام لايتمشى مع مواهب الشباب الأمر الذى يقضى على الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة للغالبية العظمى منهم دون مراعاة لحقيقة أن هؤلاء الشباب يمثلون مستقبل هذه الأمة.

٢ ـ المهدر نتيجة التكدس فى الموانىء:

إن عدم تطوير العمل بالموانىء بما يتمشى مع التطور العالمى فى تكنولجيا النقل البحرى والشحن

والتفريغ برغم الزيادة المستمرة فى حجم التجارة الخارجية يؤدى إلى تكدس الموانىء بالبضائع تأخر عمليات الشحن والتفريغ للسفن بالموانىء بما يتسبب فى دفع غرامات تأخير للسفن الأجنبية بالعملات الصعبة بما يمثل إهدارا تراكميا كبيرا فضلا عن إهدار الوقت ومايترتب عليه من سلبيات أخرى لاتتمشى مع دخول مصر للقرن الواحد والعشرين.

٣ ـ المهدر استخدام نظام الرى الحالى:

لابد من التدخل العاجل لتغيير نظام الرى بالغمر وذلك بتطبيق نظم الرى الحديثة التى تعمل بالرش أو التنقيط، إذ إنه لم يعد مقبلا ألا نستغل ماحبته بنا الطبيعة من ماء وفير فى استصلاح كل مايمكن زراعته من أراض نملك كل أدواته، بما فى ذلك الأيدى العاملة الوفيرة وهو أمر نادر فى كثير من الدول المجاورة.

٤ ـ المهدر من مياه الشرب:

ـ إن الزيادة الهائلة فى المهدر من مياه الشرب والتى تبلغ ٧٠٪ تمثل زيادة هائلة مهدرة فى تكاليف عملية تنقية المياه وجعلها صالحة للشرب.. يمكن تجنبها لو أننا أستطعنا أن خفض نسبة هذا المهدر إلى درجة مقبولة تتمشى مع المعدلات العالمية (٧ ـ ١٠٪) وذلك بتطبيق المواصفات القياسية على المحلى والمستورد من المحابس والوصلات مع تطبيق شرائح سعررية متدرجة على استهلاك المياه.

٥ ـ المهدر فى استخدام القروض :

إن التأخر فى استخدام القروض المتاحة يؤدى إلى إهدار كبير يتمثل فى تجميد أوعية تمويلية متاحة بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكى فاعل إلى أموال استاتيكية ساكنة لاشك فى أن عدم استخدام القروض المتاحة يعتبر فى حد ذاته سببا من أسباب انخفاض حجم إجمالى الاستثمارات السنوية، وفى الوقت نفسه فإنه يحجب استثمارات من شأنها تعظيم الناتج القومى ويساهم فى الأسراع من عملية الخصخصة وتحليل هذا القطاع إلى قطاع دافع للاقتصاد بعد أن ظل عبئا عليه لسنوات طويلة.

٦ ـ المهدر نتيجة لعدم تدوير المواد لإعادة استخدامها أكثر من مرة Recycling

إن تأخر تدخل الدولة حتى الآن فى إرساء نظام فرز العوادم والمستهلكات وقت التخلص منها بحيث يتصل هذا النظام فى تجميع العوادم بنظام إعادة تدوير وتصنيع خامات البلاستيك والألمونيوم والزجاج والورق مرة أخرى فى مصانع تنشأ لهذا الغرض.

وهو أمر تتحقق فائدته المادية بجانب الفوائد الثانوية التى لاتقل أهمية من المحافظة على البيئة والرفع لمستوى الوعى البيئى لدى المواطنين والتدخل إيجابيا بمنع إتاحة العبوات لاستخدامات الغش التجارى.

٧ ـ الإهدار بسبب عدم صيانة الآلات والمعدات بالقدر الكافى:

من المؤسف أن عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ برامج الصيانة الوقائية المخططة للآلات والمعدات يؤدى إلى انخفاض درجة كفاءتها وزيادة أعطالها وتوقفاتها وذلك كله له آثاره السلبية الكبيرة فى انخفاض الإنتاجية.

٨- الإهدار بسبب استخدام آلات ومعدات متهالكة:

يؤدى استخدام الآلات والمعدات المتهالكة إلى زيادة نسبة الهوالك فى المواد الخام المستخدمة فى العمليات الإنتاجية وزيادة كمية الطاقة اللازمة لتشغيلها وتدنى درجة جودة المنتجات بما يؤثر سلبيا بدرجة كبيرة على الانتاجية القومية.

٩- عدم استغلال الطاقة المتاحة «فى نقل البضائع بالسكك الحديدية».

يؤدى عدم استغلال جزء من الطاقات الإنتاجية المتاحة إلى انخفاض الإنتاجية عموما بما يمثل إهدارا «لموارد متاحة ينعكس أثرها سلبا على الاقتصاد القومى مثال ذلك الطاقة المتاحة للسكك الحديدية فى نقل البضائع لاشك أن وجود مرفق السكك الحديدية فى مصر يعتبر ميزة استراتيجية كبيرة لاتتوفر لدول الشرق الأوسط سواء شرق مصر أو غربها ويكفى أن نذكر أن سكك حديد مصر هى ثان أقدم مرفق للسكك الحديدية فى العالم خارج أوروبا بعد الهند.. وهذا المرفق رغم إنه يعمل بكفاءة عالية فى نقل الركاب ويوفر وسيلة رخيصة ومنتظمة منضبطة فى نقل الركاب والربط بين المدن إلا أن أدائه فى مجال نقل البضائع يتخلف كثيرا عن الدور الذى يستطيع أن يؤديه فى ضوء إمكانياته المتاحة، ويكفى الأستدلال على ذلك بمتابعة الإحصاءات عن قيم النقل (طن / كيلومتر) والتى تتم عن طريق السكك الحديدية مقارنة بوسائل النقل البرى والنهرى، فإذا علمنا أن ماتملكه ، السكك الحديدية من خطط تغطى ٩٠٪ من مدن مصر ومايستتبع ذلك من وجود مخازن ومرافق وأحواش تغطى تلك المناطق وكذا جهاز إدارى تتحمل الدولة تكلفته، قادر على تسلم وتسليم البضائع والطرود والسلع وكذا تحصيل قيمتها لحساب جهة الشحن، لادركنا حجم الإهدار الحادث فى استغلال إمكانيات هذا المرفق المهم.

١٠- الإهدار فى الخامات :

هناك إهدارا كبيرا فى الخامات المستخدمة فى مواقع انتاجية كثيرة :

- إهدار بسبب استخدام تكنولوجيات دون المستوى.
- إهدار بسبب عمالة غير مدربة.
- إهدار بسبب بعض العمالة غير الواعية.
- إهدار بسبب غيبة الخطط والمعدات المدروسة.
- إهدار بسبب عدم الإنضباط.

١١- الإهدار فى الطاقة :

هناك مظاهر إهدار متعددة لجميع أنواع الطاقة

- الإسراف فى استخدامات الطاقة الكهربائية.
- الطاقة المهدرة من خلال وسائل النقل والمواصلات بسبب ازدحام المرور وعدم انسياب حركته فى أماكن كثيرة.

- إهدار الطاقة الشمسية المتاحة وعدم استغلالها كطاقة نظيفة رخيصة.

١٢ - الإهدار الضخم فى السلع الزراعية :

يتمثل الإهدار فى مراحل تجميع المحاصيل والحصاد والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع.

١٣ - الإهدار فى استخدام الكوادر العلمية :

تمتلىء مصر بالعديد من الجامعات ومراكز البحث العلمية المتخصصة فى جميع المجالات، نسمع كل يوم عن الدرجات العلمية الممنوحة فى كافة فروع العلم والمعرفة ومازال حجم الاستفادة من تلك الموارد متواضعا للغاية ومعظمها حبيس الإدراج لايستفاد به.. إنه إهدار كبير.

١٤ - الإهدار فى استخدام الوحدات السكنية :

هناك العديد من المساكن التى يتم بناؤها وتظل شاغرة لسنين طويلة فى وقت تعانى فيه البلاد من أزمة إسكان طاحنة وهو أمر يمكن للدولة أن يكون لها فيه قولا إيجابيا يحرك الأحداث إذا نشأت آلية مصرفية تشرف تمويليا على حركة الإنشاء والتشييد من جانب وحركة التملك واعادة البيع لمالك جديد من جانب آخر، وذلك عن طريق تحريك أسعار الفائدة على القروض خفضا ورفعا مما ينشىء مصلحة فى اتجاه دون آخر يحفز على حركة الإنشاء أو حركة التملك بما يمنع من تجاوز التكدس لقيمة تهدد بحدوث حالة ركود.

١٥ - الإهدار فى عدم الحفاظ على البيئة:

أينما ننظر نجد مظاهر إهدار متعددة فى عدم الحفاظ على البيئة ومواردها فى الوقت الذى يتفانى فيه العالم فى الحفاظ على البيئة ومواردها. والأمر ليس بخلاف أن تكلفة رفع الضرر تفوق بمراحل شاسعة تكلفة منع حدوث الضرر.

١٦ - الإهدار المستمر بسبب عدم انسياب المرور وسوء الحالة الفنية لكثير من وسائل النقل والمواصلات:

إن عدم انسياب المرور وسوء الحالة الفنية لكثير من وسائل النقل والمواصلات يؤدى إلى حدوث خلل فى عدم تلك الوسائل يوميا وبالتالى إلى توقفها فى الطريق تعطل جزء من الطرق بعض الوقت الإضطرار إلى شراء قطع الغيار اللازمة لإصلاحها وضياع الوقت الكثير فى ذلك وفى الإصلاح. ولاشك إن كل ذلك يزيد من التكلفة المادية والزمنية والنفسية والعصبية التى يتحملها أصحاب وسائل النقل والمواصلات وسائقيها وراكبيها.. ويؤدى عدم انسياب المرور إلى أضطرار وسائل النقل والمواصلات إلى قطع المسافات فى فترات زمنية أكبر بكثير من الأزمنة المقترحة والمخططة بما يعنى انخفاض عدد الأدوار اليومية وعدم الاستخدام الأمثل لتلك الوسائل. . ونتيجة لذلك أيضا نجد أن أعدادا كبيرة من العاملين يذهبون إلى عملهم متأخرين ومرهقين وبحالة نفسية وعصبية سيئة بما ينعكس على العلاقات وطريقة التعامل مع جمهور المتعاملين معهم، ولاشك أن لذلك كله آثاره السلبية السيئة على الانتاجية القومية.. ثم إن جمهور العاملين يعانون وهم فى طريق عودتهم إلى مساكنهم نفس

مايعانون فى الصباح وهم فى طريقهم إلى مقر العمل مما يزيد حالتهمم النفسية والعصبية رداءة ولابد أن يؤثر تأثيرا سيئا على العلاقات الأسرية فتزداد همومهم ومن ثم تزداد انتاجيتهم أنخفاضا.

١٧ـ الإهدار الكبير لحقوق الإنسان ومايترب عليه من إهدار اقتصادى:

(أ) الإهمال فى عملية تنقية مياه الشرب خاصة بقصد التوفير فى تكاليفها دون الأخذ فى الأعتبار مايمكن أن يؤدى إليه ذلك من إصابة إعداد كبيرة من الأفراد بأمراض خطيرة ومايتسبب عن ذلك من نفقات للعلاج واستيراد للأدوية اللازمة وانخفاض إنتاجية العاملين منهم بل وأيضا تعطلهم عن العملية الإنتاجية فترات من الوقت، وكذلك معاناة التلاميذ والطلبة الذين يصابون بتلك الأمراض مما يقلل قدرتهم على الاستذكار والإستيعاب بل وتعطيلهم عن العملية التعليمية فترات من الوقت. ومعنى ذلك إن الإهمال فى عملية تنقية مياه الشرب بقصد التوفير فى تكاليفها يعد خطأ «فاحاشا ليس فقط لأنه يعتبر غملا مهدرا لأبسط حقوق الإنسان المعاصر فى الحصول على مياه شرب نفية خالية تماما من الجراثيم وإنما أيضا لأنه يكلف الدولة أضعاف ماتوفره فى تكاليف تنقية المياه بما يمثل إهدارا كبيرا.

(ب) انخفاض مستوى صحة الإنسان المصرى لأسباب متعددة أهمها النقص المطرد فى التغذية خاصة البروتين الحيوانى اللازم لصحة الإنسان وحياته.. فى حين أن المسطحات المائية العذبة والمالحة عريضة واسعة.. والشواطىء طويلة ممتدة.. والبحيرات القديمة والجديدة بحور فسيحة رحبة للخير تعمر بالأسماك ورزق الله فيها غير محدودة. كما يعانى الإنسان المصرى من عدم توافر الخدمة العلاجية الجيدة بأسعار معتدلة تناسب الجمهور الكبير فى المجتمع الإنتاجى وبطء انتقال التقدم الطبى وسوء الظروف الصحية فى الكثير من مواقع العمل وتلوث البيئة بصورة واضحة ومتزايدة.

لاشك فى أن انخفاض صحة الإنسان المصرى ينعكس بإهدار كبير غير منظور للقدرات الإنتاجية.

(جـ) الإهدار الإخلاقى بسبب أزمة الإسكان الحادة والمتفاقمة :

المضاربات على العقار وعلى الأرض التى معظمها وهمية والتى رفعت على الناس أسعار اسكان والبناء فى ظل قصور التشريعا والنظم فى إيجاد علاقات فعالة بين الملاك والمستأجرين.. ألم يساهم ذلك فى دفع مئات الآلاف .. بل الملايين إلى الخلاء.. خلاء عار من سقف يستر ومن ماء نظيف أو مصباح يضىء.. ألم تفرض هذه الجريمة المفتعلة على البسطاء وغير القادرين أن ينام العشرات فى حجرة واحدة أو فناء..؟ ألم تجرح هذه الظاهرة المأساوية حياة الصبية والشباب والشابات والأطفال.. ألم تقتل فيهم قيما ومحرمات..؟ أليس ذلك كله كان السبب المباشر فى العشوائيات التى تنبت فيها الجريمة والحرام والشذوذ والأنحراف؟ أليس ذلك كله إهدارا «لأهم مواردنا وهو العنصر البشرى والعمود الفقرى للإنتاجية والتنمية وصناعة المستقبل؟ بالإضافة إلى أن إهدار حقوق الإنسان المصرى هو فى واقع الأمر السبب فى حالة السلبية والفردية وهى ظاهرة آخذة فى التكون، وكذا حالة التغرب والغربة فى مجال العائدين والوافدين.

لقد استعرضت بعض مظاهر الإهدار على سبيل الأمثلة لا الحصر.. صحيح إن هناك لكل ذلك

أسبابه ومسبباته العديدة المتداخلة والمتشابكة.. ولكننا بلاشك أيضا قادرون على مواجهته.. أمر ليس سهلا ولكنه ممكنا.. لقد استطاع المجتمع المصرى أن يحقق نصر أكتوبر عندما نجح فى تنظيم واستغلال قدراته وإمكانياته.. لذا فمن المؤكد أنه قادر على التصدى لمواجهة المهدر.

رابعا: مواجهة الإهدار:

الأمر يتطلب منا الإسراع بتبنى مجموعة أو حزمة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج التى ينبغى أن يشارك فى صنعها وتنفيذها كل مؤسسات المجتمع وقطاعاته بأعتبار أن المسئولية جماعية ومشتركة.

الأمر يتطلب دورا فعالا للإعلام المصرى بكافة وسائله لنشر وعى متكامل بمظاهر الإهدار وأضراره على الفرد والمجتمع.

الأمر يحتاج إلى دور فعال لرجال الدين فى المساجد والكنائس للتأكيد على أن الأديان والشرائع السماوية تنهى عن الإهدار.

الأمر يتطلب تضافر كل قوى الشعب فى المواجهة، وإلى تعبئة شاملة مدروسة ومخططة..

بهذا.. وبهذا فقط يمكننا مواجهة الإهدار.

وأعرض فيما يلى أهم محاور المواجهة والسياسات والأهداف :

١- العمل على تنمية الوعى بمظاهر الإهدار وانعكاساته على الفرد والمجتمع وتدريس ذلك بالمدارس.

٢ - إنشاء جهاز يختص بمواجهة المهدر مزود بقاعدة مهنية عاملة مدربة ومؤهلة وفق احتياجات المجتمع.

٣ - التخفيف من مشكلة البطالة من خلال تزويد العمالة غير المدربة بإمكانيات تؤهلها للعمل فى السوق الخارجية ومنافسة العمالة الأجنبية فى هذه الأسواق.

٤ - الاستفادة من أفكار وسياسات وأساليب ونظم مشروع مبارك - كول للتعاون الفنى بما يعمل على رفع وزيادة الطاقة الانتاجية الكلية للمجتمع.

٥ - تعظيم أداء وانتشار الصناعات الصغيرة وإعداد خطة قومية لتنمية وانتشار الصناعات البيئية والعمل على حل جميع مشكلات تلك الصناعات بحيث يتحول المجتمع المصرى بكافة فئاته وأفراده إلى الانتاج.

٦ - إنشاء بنية أساسية علمية لمصر قادرة على الإنطلاق والدخول بها للقرن الحادى والعشرين. وفى هذا الصدد يمكن للحكومة والقطاع الخاص معا الاستفادة من قدرات وإمكانيات المصريين المغتربين فى الخارج بما يؤدى إلى أن نصبح منتجين للتكنولوجيا ولسنا مشترين لها. ولعل مايسهل هذه المهمة أن الدولة ليست غائبة عن تحقيق هذا الهدف حيث قامت بانشاء مدينة مبارك العلمية إضافة إلى امتلاك مصر لرصيد كبير من العلماء والخبراء القادرين على تطويع المنجزات العلمية لخدمة المجتمع إذا ما أتيحت لهم الظروف. كما يمكن الاستعانة بتلك الخبرات

فى مجالات التدريب المهنى وإعادة هيكلة الشركات والمصانع نظرا لخبراتهم الإدارية المتميزة وكذا فى مساعدة القطاع الخاص فى اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة المجتمع بالقدر الذى يسهم فى استيعاب أعداد كبيرة من العمالة وكذلك فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من كثير من السلع المستوردة اعتمادا على الخامات المحلية. وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجربة الهندية الناجحة فى هذا المجال.

وفى هذا الإطار فإن المصريين المغتربين يمكنهم مساعدة القطاع الخاص فى تبيان خصائص التكنولوجيا المستوردة ومصادرها وكيفية الاستفادة منها ومدى ملائمتها لطبيعة المجتمع المصرى دون ان يكون لها تكلفة اجتماعية فادحة ، هذا فضلا عن شرائها باسعار معتدلة .. حيث يعمل كثير من المصريين المغتربين فى شركات كبرى متعددة الجنسية .. بل ان بعضهم يمتلك بيوت خبرة واستشارات فنية بما يفيد كثيرا " فى التعاقدات الخارجية ، واخيرا اسهاماتهم فى تطويع هذه التكنولوجيا وفقا للواقع المصرى وتدريب العاملين القائمين عليها بما يحول دون اهدار الموارد القومية والمحافظه عليها وصيانتها .

٧ – زيادة عدد الارصفة فى الموانى الحالية لا سيما أرصفة الحاويات بالقدر الذى يفى بمتطلبات استيعاب الواردات الحالية والمستقبلية لسنين طويلة .

٨ – تعظيم ومضاعفة انشطة التطوير فى طاقة وتجهيزات الموانى البحرية الحالية باعادة تشغيل الارصفة العاطلة وتعميق غاطس الارصفة القائمة وزيادة اطوالها بما يتناسب مع التطور فى احجام وحمولات السفن الحديثة العملاقة .

٩ – تجهيز جميع الموانى بالتكنولوجيات الحديثة للشحن والتفريغ والوزن ومعامل تحليل متكاملة للسلع الواردة ومساحات أو صوامع كافية للتخزين .

١٠ – استخدام اساليب بحوث العمليات فى جدولة حركة السفن القادمة للموانى وتوزيعها على الارصفة وكذا جدولة عمليات التفريغ والنقل والسيطرة عليها .

١١ – زيادة عدد الموانى البحرية على ساحل البحرين الابيض والاحمر لمقابلة الزيادة المتوقعه فى النقل البحرى لا سيما بعد العمل باتفاقية الجات ، وكذا تأهيل مصر لتلعب دور مؤثر فى حركة النقل العابر للبضائع بين أسيا وأفريقيا وأوربا .

١٢ – اجراء دراسات تسعيرية تقوم على هيكل متكامل ومحدث من البيانات والمعلومات وذلك بهدف جعل رسوم خدمات الموانى المصرية تنافسية مع رسوم نظيراتها بالموانى الاخرى بالمنطقة .

١٣ – رفع كفاءة الاداء الادارى بالموانى المصرية من خلال انتقاء واع مدقق للقيادات الادارية مع اتاحة فرص تدريبية فعالة ومستمرة لها ، تطوير النظم واللوائح بما يواكب المتغيرات البيئية المختلفة والمؤثرة فى الاداء الادارى .. هذا فضلا عن حسن اختيار وتنمية العمالة وتحفيزها والتقويم المستمر للاداء .

١٤ – تعظيم الاستفادة بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة النظيفة والمنخفضة التكلفة .

١٥ – تعظيم دور الدولة المتنامى فى الحفاظ على البيئة من خلال تعظيم دور الاجهزة المحلية والشعبية باداء أكثر فاعلية وسن القه انين الرادعه وتطبيقها .

١٦ – مراجعة اساليب ونظم التعامل مع السلع و المنتجات الزراعية والعمل على تقليل الفاقد والتالف فى الجمع والتخزين والتعبئة والنقل والتداول ... الخ .

١٧ – الاهتمام بالانسان المصرى فهو العنصر الحاكم لكل المحاور ... الخ .

١٨ – الاهتمام والتخطيط لحلول اكثر فاعلية فى حل ازمة الاسكان الطاحنة .. هل من المعقول استمرار الازمة وزيادة حدتها رغم وجود العديد من الوحدات السكنية شاغرا لسنين طويلة .

من المؤكد ان انظمة العمل فى مجال التشييد والبناء لم تنجح فى ايجاد منظومة عمل تلتقى من خلالها إرادة المالك مع ارداة الساكن ... إن وراء الاستمرار فى انشاء مزيد من المساكن مع ترك المزيد منها شاغرا فائدة اقتصادية للملاك ، وهو ان ارتفاع قيمة الاصل تزيد عن الفائدة المحققة من زيادة دوران راس المال . . اى ان بقاء الامر على ما هو عليه يحقق منفعه اقتصادية اعلى من تحويل المال الى عقار والعقار الى مال فى غياب دورة نشيطة تتفق مع جميع الاتجاهات والمقاييس المحلية فى ادارة راس المال .. لعل هناك اداة من ادوات التحويل تغيب عن الساحة وفى وجودها الحل للمشكله.. وعلى وجه التحديد هناك دور غائب للبنوك والاستثمار العقارى يتمثل فى التعامل باسعار فائدة متغيرة بحيث يشجع على شراء اراضى وتمويل الانشاءات الى ان تشير المؤشرات الى وجود فائض استراتيجى ليس من المصلحة تجاوزة فيتم تحجيم عندئذ تحجيم شراء الاراضى واقامة المنشآت عليها برفع سعر الفائدة بينما يتم تخفيض سعر الفائدة على ممتلكى العقارات مما ينشىء حركة نشيطة من شأنها تنشيط استغلال رؤوس الاموال السابق تمويلها لاعادة ضخها مرة احرى فى انشطة تخدم شراء الاراضى واقامة المنشأت عليها مع تحريك سعر الفائدة هبوطا بما يتمشى مع الوضع الجديد من وجود فائض اموال تمويلية . .كما انه من الاهمية بمكان وجود آلية للجهاز المصرفى قادرة وفعالة فى تنشيط حركة الاسكان وكذا قطاع الاسكان والتعمير علية ايضا ان يمارس دورا " حيويا تجاه المساكن الشعبية وتبادلها فى حركة تجمع بين الملاك القدامى والملاك الجدد .. وهو الامر الذى من شأنه ان يسهل استبدال مسكن كبير باخر صغير والعكس مما يسهل من حركة انتقال المواطنين بين المدن دون الالتزام بالقيد المكانى المتمثل فى السكن وهو قيد وهمى فى واقع الامرر

١٩ – أنشاء نظام لتدوير المستهلكات بغرض اعادة استخدامها ، ويمكن البدء بذلك فى القاهرة والاسكندرية وتعميم التجربة بعد ذلك ، وفى هذا الصدد .. يقوم علماؤنا وباحثينا بدراسة تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال .

فعلى سبيل المثال .. قامت وزارة البيئة فى فرنسا فى منتصف شهر ابريل ١٩٩٦ بافتتاح مركز للبحوث الخاصة باعادة تصنيع المواد البلاستيكية باستخدام تكنولوجيا متطورة فى مجال اعادة تصنيع مختلف انواع مخلفات المواد البلاستيكية وانتاج مواد بلاستيكية جديدة قابلة للاستخدام بما يمثل وفرا كبيرا ويحل فى الوقت ذاته مشكله التخلص من المخلفات البلاستيكية .

٢٠ – وقف التسابق المحموم الذى نمارسه جميعا فى تلويث لهذا النيل وتسميم مياهه هاهى الحكمة من افسادنا للنيل مصدر الرزق وواهب الحياه منذ القدم .. فيه نصرف مجارينا .. وفيه نلقى بنفايات مصانعنا العامه والخاصه على السواء حتى اصبح مقبرة النافق من الحيوان وهو المقلب الكبير لبقايانا ومخلفاتنا .. أليس الاجدر ان ننمى ونحمى ونرعى ونخصب ونثرى ابواب الرزق من هذه المياه .. بدلا من ان نحول شبكة المصارف وشرايين النماء والرى والزرع المتمثلة فى الترع التى تشق ارض مصر بشعابها .. فتحولت الى مرتع للحشرات والديدان لتصبح معامل تخصيب وتفريخ للجراثيم والفيروسات .. ومصدرا للمرض وبؤرا للأوبئة و أمثلة للقبح .. وأماكن قاتلة مسممة لكل أسباب الحياة .. الاسماك تموت وهى راقدة فى نبع الحياه فى الماء .. وتميت كل من يتناولها أو تمرضه .. هل هذه أمور تعقل ونحن نعد العدة لدخول القرن الحادى والعشرين ؟

الدنيا تتحرك للامام .. وما نفعله بانفسنا وبمواردنا وبيئتنا عودة الى الوراء .. إهدار فى كل الموارد .. نشارك فيه جميعا وبلا أستثناء .. أمر خطير يحتاج الى المواجهة ... يحتاج الى تعبئة قومية شاملة

وأؤكد أخيرا على أن مواجهة الهدر هو غاية تعلو الكثير من الاهداف الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسة أو مستوى الدولة .

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

"الإدارة وأثرها على التنمية الإقتصادية"

ورقة مقدمة من
د. / مجدى العزبى

"الإدارة وأثرها على التنمية الإقتصادية"

مقدمة

ثبت ان الادارة هى العنصر الاساسى والحاسم فى احداث التنمية الاقتصادية وحين ينادى العلماءباهمية الادارة للتنمية الاقتصاديةة فإنهم يشيرون الى الادارة العلمية بالتحديدأى الادارة القائمة عل البحث والتحليل . وتلك الادارة تستند أساساً إلى سياسات و قواعد محددة و تتبلور فى استراتيجيات واضحة وصولاً إلى اهداف ذات قيمة اقتصادية أو اجتماعية مرغوبة. ان جهود التنمية الاقتصادية فى كثير من الدول لاتنتج آثارها المستهدفة لعدم مسايرة التنمية الادارية للتنمية الاقتصادية.. وبالرغم من ان مصر شهدت محاولات لمضاعفة الدخل القومى واحداث حالة من الازدهار الاقتصادى بالتصنيع و تطوير الزراعة ولكن تلك المحاولات كانت دائماً فى حاجة الى ادارة متطورة لتتابع خطط التنمية الاقتصادية و اتهىء المناخ المناسب لعمليات التنمية .

ومن المبادىء الاساسية فى علم الادارة ضرورة تقييم الاوضاع السائدة والانجازات المحققة كخطوةفى سبيل تحديد نقاط الضعف والقوة ومن ثم تستخدم تلك المعلومات فى اعادة تنظيم و ترشيد الخطط

والسياسات وصولا الى تهيئة الظروف الافضل للعمل فى فترات قادمة .

ويجب الانغفل اهمية العناصر الانسانية لذا يجب الاهتمام أيضاً بادارة الافراد جنباًالى جنب مع الادارة العلمية .

التخلف الاقتصادى والادارى :

ان مشكلات التخلف وما يصاحبها من امراض اجتماعية وسياسية تمثل التحدى الرئيسى الذى يواجهها حيث نجد ان متوسط الدخل الفردى يعانى انخفاضاًواضحاً بالقياس الذى يواجهها حيث نجد ان مستوى الدخل الفردى يعانى انخفاضاً واضحاًبالقياس الى مستواه فى دول العالم المتقدمة اقتصاديا وما يترتب على هذا الانخفاض فى الدخل من سوء التغذية وانتشار الامراض و ارتفاع نسبة الامية وتدهور حالة الاسكان للغالبية من ابناء المجتمع .

ومن مظاهر هذا التخلف ايضاً انشغال الغالبية من السكان بانواع النشاط الاقل انتاجية ويصاحب هذا الموقف البطالة الظاهرة و البطاله المقنعة حيث يعمل بالنشاط عدد من الافراد يزيد كثيراً عن الحد الاقتصادى للعماله . ويصاحب التخلف الاقتصادى دائما ارتفاع معدلات المواليد والزيادة المستمرة فى حجم السكان مما يصل بالموقف الى ما يطلق عليه الانفجار السكانى وما ينتج عنه من ازدياد معدلات الاستهلاك وضعف مستويات الادخار والاستثمار الانتاجى .

وتنعكس حالة التخلف الاقتصادى على أوضاع الادارة فى مظاهر شتى تشمل مفاهيم الاداره واساليبها فى العمل كما تمتد لتحيط بناتج عمل الاداره وانجازتها مما ينتج عنه بالتالى تخلف ادارى . و يتضافر كلا التخلفان الاقتصادى والادارى فى تخلف الانتاج من السلع والخدمات من حيث النوع والكم ويرجع ذلك الى عدم وضوح مفاهيم تخطيط المنتجات و مراقبة الانتاج وضبط جودته والتى ينخفض نتيجة لذلك وترتب على ذلك ارتفاع فى تكلفة الانتاج الحقيقية نتيجة استخدام اساليب عمل متقادمة وسوء استغلال للطاقة المتاحة وذلك بالاسراف فى استخدام الموارد المالية والبشرية والعجز عن استخلاص عائد مناسب مع تكلفة الحصول على هذه الموارد .

كما يؤثر تخلف وظائف الادارة الاساسية من تخطيط وتنظيم ومتابعة وشيوع الارتجال فى اتخاذ القرارات وبذلك تزيد العيوب الادارية من شكل التخلف الاقتصادى وتعرقل جهود التنمية .

وبالرغم من تعدد النماذج المختلفة للتنمية الاقتصادية لا انها ترتكز بشكل عام على عناصر اساسية باعتبارها محركات النمو الاقتصادى وهى :

١ – تراكم راس المال والتحسن التكنولوجى للآلات والمعدات .

٢ – التغير فى حجم السكان وتأثيره على معدلات النمو الاقتصادى .

٣ – تقسيم العمل والتخصص .

٤ – التنظيم .

الانتاج والتنمية الاقتصادية والادارية :

ان رفع مستويات الانتاج وتحسين دخول الافراد عملية شاقةة ومستمرةة تحتاج توافر عناصر الانتاج الاساسية من مواد وعمل وراسمال بالاضافة الى توافر الاسواق الكافية لامتصاص ناتج العمليات الانتاجية الا ان اهم عنصر فى تحقيق مصير التنمية هو الادارة العلمية لانها العنصر الحركى الموجه لعناصر الانتاج الاخرى التى تحدد فاعليتها وكفائتها الى أبعد مدى .

وتنبع اهمية الادارة فى عملية التنمية الاقتصادية فى قدراتها على مسايرة التغير والتطور فى ظروف الانتاج وفى البيئة المحيطة من ناحية والقدرة على الابتكار والتجديد من ناحية اخرى لان الادارة لديها القدره على التنبؤ باحتمالات المستقبل والاعداد لتلك الاحتمالات مقدما .

كذلك تستطيع الاداة ان تؤثر فى الموقف الذى يواجهها والعمل على تغييره فى الاتجاه الذى يحقق اهدافها المحددة .

ان توافر عناصر الانتاج الاساسية ليس كافيا لتحقيق النو الاقتصادى المطلوب بل ان المطلوب وجود القدرة على تحريك هذه العناصر وتوجيه استخدامها واستخلاص اقصى عائد ممكن منها بالاستناد الى اساليب الادارة العلمية الحديثة .

ان تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية يتطلب العمل على حصر موارد المجتمع وتنميتها وتوزيعها على مجالات الانتاج المختلفة بطريقة تحقق اقصى عائد للمجتمع ومن ثم فان العبء الحقيقى لعملية التنمية يقع على عاتق الافراد المسئولين عن تووجيه ومتابعة الاستخدام الفعلى للموارد الانتاجية المتاحة وحيث تتولى الادارة مسئولية استغلال المارد المتاحة لها وتحقيق اهداف الانتاج المقررة فانها حقيقة الامر هى المسؤل الفعلى عن تحقيق التنمية الاقتصادية .

ان الادارة تخطط وتنظم وتراقب جهود الافراد كما تخطط وتنظم وتراقب استغلال الموارد ورؤوس الاموال المتاحة وتعمل على احداث التفاعل المطلوب بين تلك العناصر بطريقة تحقق اقصى انتاجية .

التطور والاصلاح الاقتصادى

ان المدخل الصحيح لمعالجة مشكلة الادارة فى مصر هو المدخل المتكامل الذى يقوم على المحاور الرئيسية الاتية :

١ – تنمية القيادة الادارية وتطوير اساليبها

٢ – تنمية الافراد وزيادة قدراتهم

٣ – تنمية وتطوير الاساليب المستخدمة للاستفادة من الموارد المتاحة وتدعيم الاتجاهات لتنمية مصادر جديدة لها .

٤ – تنمية المعارف العلمية والادارية وتطوير اساليب تعليمها بالاستناد الى البحوث العلمية المنظمة .

٥ – دراسة المناخ المحيط واحداث التغيير الجذرى فى نمط العلاقات التنظيمية القائمة بين وحدات الانتاج والخدمات على اسس تحديد الاختصاصات والمسؤليات واستناد الى معايير التقييم الموضوعية لتسهيل عملية المتابعه والرقابة حيث يمكن مكافأة الكفء ومعاقبة المقصر .

٦ – ان الادارة فى تحقيقها لغايات الانتاج ينبغى ان تلتزم باهداف المجتمع وقوانينه فالادارة تجرى فى المجتمع تحت رقابته وضمن تخطيطه الشامل المطلوب ينبغى ان تعطى لها فرصه العمل الحر المنطلق على ان تكون مسؤلة عن قياده العمل وان نخضع لمنطق الحساب بالمكافاة او العقاب فى حالة النجاح او الفشل .

٨ – ان معيار التقييم الاساسى لكفاءة الادارة هو القدر على انجاز الاهداف وفقا للخطة الموضوعه

ان هناك عناصر ثلاثة ينبغى ان تكون المحاور الاساسية لخطة الاصلاح الادارى فى مصر وهذه العناصر هى :

١ – تنمية الافراد

٢ – تنمية المعلومات

٣ – تطوير المناخ

وفيما يلى تحليل لهذه العناصر :

١ – تنمية الافراد الممارسين للوظائف الادارية ويتم من خلال

* تخطيط عملية التنمية المتكاملة للافراد الاداريين وذلك بالاختيار السليم ، الاشراف و التوجية ، التدريب المنظم والتقييم الموضوعى
* تخطيط عمليات تدريب واعداد المديرين على المستويات التنظيمية المختلفة بدرجات متناسبة .

الارتفاع بمستوى التطبيق الادارى بتقديم خدمات البحوث والاستشارات الادارية بشكل منظم ودقيق .

* الارتفاع بمستوى التطبيق الادارى بتعميق احساس المديرين بحاجتهم الى التطور والتماس المهرفة والعلم وذلك من خلال تعريفيهم لضغوط المنافسة ومطالب العاملين والمستهلكين مع رفع حماية الدولة ووصايتها عنهم .

٢ – تنمية المعارف والمعلومات الادارية وذلك من خلال :

* تشجيع تيار البحث العلمى الجاد لتوصيف وتحليل الاوضاع والاساليب والانجازات الادارية السائة وتقيمها .
* توفير تيار متدفق من المعلومات عن النشاط الادارى الجارى وظروف الاداء ومعوقاته التنظيمية والادارية .
* تطوير نظم واساليب الادارة لتوفير الامكانيات الضرورية لاعداد اجيال متجددة من المديرين الاكفاء

٣ – تبسيط المناخ المحيط بالوحدات الانتاجية والتنظيمية وتقليل حده المعوقات للعمل الادارى المنتج وذلك من خلال :

* اعادة تشكيل التنظيم العام للجهاز الانتاجى وجهاز الخدمات على اساس ان وحده الانتاج الرئيسية وهى نقطة الارتكاز فى التنظيم العام (الشركة مثلا) لها شخصية مستقلة ولها الحرية فى العمل والتصرف فى حدود الاطار العام للاهداف والسياسات التى تحددها قمة التنظيم العام .
* تغيير نمط العلاقة التنظيمية بين وحده التنظيم الاساسية (شركة مثلا) وبين قمة التنظيم العام (المتمثلة فى النهاية فى سلطة الدولة) بجيث تكون لغه التنظيم العام حق التخطيط الشامل بتحديد الاهداف العامه كذلك حق المتابعه والتقييم على اساس النتائج والانجازات دون التدخل فى التفاصيل والاجراءات والاساليب المستخدمة للوصول الى الاهداف فهذا شأن ادارة الوحدة

الذاتية

* تبسيط الاطار العام للمناخ المحيط بالوحدات الادارية وذلك بتقليل المستويات والحد من الازدواج والتكرار فى اجهزه التخطيط والاشراف وتركيزها فى قمة التنظيم العام كذلك يتمثل فى اعادة صياغه القوانين واللوائح المؤثرة فى نشاط الانتاج والخدمات على ان تتخذ تلك القواعد اسسا للاسترشاد بها فى وضع لوائح وقواعد اكثر تفصيلا بالنسبة لكل وحدة ادارية على حده اى ان الاسس التى ينبغى ان تقوم عليها عمليات تبسيط المناخ هى

(١) استقلال الوحدات الاساسية للتنظيم العام .

(٢) مركزية الاشراف والتخطيط العام والتقييم .

ادارة التنمية لكى يصل المجتمع الى تحقيق اهداف التنمية لابد من تهنئة الاطار الملائم للتنمية ويستدعى ذلك :

١ – ازالة معوقات التنمية وذلك باتخاذ الاجراءات الاتية :

- الحد من التزايد السريع للسكان .
- تغير بعض الانماط السلوكية .
- تهيئة البيئة السياسية الصالحة .

٢ – انشاء الهياكل الاساسية وتتمثل فيما يلى :

- وجود جهاز حكومى مستقر ذو كفاءة ادارية موتفعه .
- الاهتمام بخدمات التعليم وما يتصل بها كالتدريب المهنى والبحث العلمى .
- توفير وسائل النقل وطرق المواصلات ومعدات التخزين والقوى المحركة .
- انشاء الهيئات المالية والتجارية .

٣ – تغيير البنيان الاقتصادى ويتلخص فى :

- زيادة الاهمية النسبية للنتائج الصناعى .
- تقديم الاساليب التكنولوجية للانتاج .
- زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات .
- كبر حجم الوحدات الانتاجية .
- تنوع الانتاج .

الخـــاتمة

ان الادارة المصرية فى « امس الحاجة اى اتباع استراتيجية التطوير التنظيمى حتى تلحق بالركب وتعويض سنوات التخلف حيث انها تواجه تحديات لامثيل لها وستزداد حدة هذه التحديات مع التصاعد الهائل فى المعرفة العلمية والتكنولوجيا الادارية والصناعية فى العالم الامر الذى يجعل من التطوير التنظيمى ضرورة لاغنى عنها .مع الاعتماد الكلى فى التنفيذ على اسلوى الادارة العلمية فى تغيير وتطوير السياسات والادارة التحول فى الاقتصادية المصرى وتحقيق الانطلاقه الانتاجية و الاقتصادية وتهيئة الاطار الملائم لذلك .